

دور المصارف التجارية في تنشيط السوق المالية

م.م. فتحية مزهر عبد الرضا

جامعة كركوك / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

تعد المصارف من المؤسسات الرائدة في صناعة الخدمات المالية في أي بلد كان، وتتميز المصارف التجارية بسرعة تغيير الخدمات المصرفية المقدمة بسبب ظهور ابتكارات حديثة بشكل مستمر. إذ أصبحت هذه المصارف أكثر تنظيماً من حيث القوانين والتعليمات والذي انعكس في دورها الحيوي والحساس في مجالات كثيرة وفي مقدمتها السوق المالية ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على أهم المجالات التي يكون للمصارف التجارية أثر في تنشيط السوق المالية. وقد انطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها " تؤدي المصارف التجارية دوراً كبيراً في تنشيط السوق المالية، وخلص البحث إلى استنتاج مؤكد لما جاءت به فرضيته وعلى ضوء هذا الاستنتاج اختتم البحث بمجموعة من التوصيات التي تعتقد الباحثة أنها تمثل خطوات جادة لتنشيط السوق المالية وجعله أكثر تطوراً.

The role of the commercial banks in the revitalization of the financial market

Fathia Mizher Abdul Redha

Post : Instructor

College of Administration & Economics

Abstract

The banks are considered as one of leading institutions in the industry of financial services in any country. The commercial banks are distinguished with the quick change in financial services because of the emergence of new inventions continuously. These banks became more organized in concern of laws and instructions that reflect its vital and sensitive role in the financial market. So the importance of this research came because it highlights the important areas which the commercial banks have a major role in activating the financial market. The research has launched from a hypothesis which says " banks have a major role in activating the financial market ". this research reaches a conclusion to what his hypothesis has applied and according to this research the researcher ends it by some recommendation which the researcher thinks that these recommendation represent steps to revitalize the financial market and make it more advanced.

المقدمة

تحتل المصارف التجارية أهمية كبيرة باعتبارها حجر الأساس للنظام المصرفي والذي يرجع أساسا إلى الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقد ، اذ اتجه التطور المصرفي عموما إلى اتساع نطاق العمليات التي تزاولها ، فلم يعد اقتصار هذا النوع من المصارف على القيام بعمليات الائتمان قصير الأجل، خصم الكمبيالات وتقديم القروض إلى الصناعة والتجارة سدا لحاجتها لرؤوس الأموال العاملة فحسب ، وإنما ذهب التطور المصرفي في كثير من البلدان إلى اضطلاع المصارف التجارية أيضا بكثير من وجوه النشاط التي تتوافر عليها " المصارف التجارية التي أخذت تتجه نحو الصيرفة الشاملة وتمويل جميع القطاعات الاقتصادية ، فضلا عن خدمات أخرى والتي بعضها ذات مساس مباشر بإعمال السوق المالية ، وعلى غرار كل ذلك تتجلى اماننا أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه المصارف التجارية في تنشيط السوق المالي والذي يحتل مركزا بالغ الأهمية في النظم الاقتصادية الحديثة في كافة أنحاء العالم لما له من مهام ووظائف حيث إنها تمثل حلقة من حلقات نمو القطاع المالي لأي دولة والتي تعمل على تطوير أساليب التمويل الطويل والمتوسط الأجل ، من خلال تجميع المدخرات من الأفراد والمؤسسات وتوجيهها نحو المشاريع الاقتصادية ، من أجل ما تقدم جاء هذا البحث كمحاولة متواضعة في هدف أساسي له وهو تبيان الأثر الذي يمكن ان تحدثه المصارف التجارية والذي ينعكس في أدائها لوظائفها في تنشيط السوق المالية

المبحث الأول

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في ان هناك جملة من النشاطات المصرفية الحديثة التي يمكن أن يكون لها الأثر الايجابي على عمل السوق المالي فيما لو تم تفعيلها بشكل جدي والعمل بها من قبل المصارف التجارية .

ثانياً: أهمية البحث

مما يجدر ذكره وتجب ملاحظته ، ان جميع التفاعلات الحياتية الاقتصادية كانت أم غير اقتصادية سلبية أم ايجابية تنعكس الآن وبشكل واضح وسريع على الأسواق المالية وليس بالآزمة الأسبوعية التي تفجرت في عام (1997) ببعيدة عن الذاكرة ، اذ أحدثت هزة عنيفة في معظم اقتصاديات العالم ، فالسوق المالي ضمن نطاق أي بلد يتأثر بالنشاطات والوظائف المصرفية التي تزاولها المصارف بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص ومن هنا تتجسد أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه المصارف التجارية في تنشيط السوق المالية ، فلم تعد الوظائف التي يؤديها المصرف التجاري ذاتها التي كان يؤديها في السابق والتي انضوت تحت تسمية الوظائف التقليدية كما تم الإشارة لها في معظم المصادر بل أصبحت هذه الوظائف تنسم بالشمولية ، إذ شهدت السنوات الأخيرة تبلورا سريعا لفكرة الصيرفة الشاملة المتقدمة والتي جعلت من المصرف الشامل هو الاختيار الأفضل والأمن .

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى ماياتي

- 1- المساهمة في التاثير النظري لموضوع البحث
- 2- تسليط الضوء على أهم المجالات والوظائف التي يؤديها المصرف التجاري والتي يمكن ان يكون لها تأثير في تنشيط السوق المالية

رابعاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها " يمكن أن يكون للمصرف التجاري دور فاعل وإيجابي في عمل السوق المالي وبما ينعكس على تنشيط السوق وبالتعاقد مع عوامل اقتصادية أخرى " .

المبحث الثاني الإطار النظري للبحث

المصارف التجارية**أولاً: نشأة المصارف التجارية ومفهومها :-**

نشأت المصارف في مراحلها الأولى كمحصلة لتطور واتساع النشاط التجاري وتعدد أشكال النقود المتعامل بها، إلا أن التطورات الاقتصادية المتلاحقة دفعت نحو تطوير هذه المصارف وإيجاد نظم مصرفية معاصرة تقدم خدماتها لمختلف القطاعات وتحتل مكانة رئيسة ضمن السياسات الاقتصادية لكل الدول. (الجنابي وارسلان، 2009: 103) . غير أن التنظيم المصرفي لم يظهر إلى حيز الوجود إلا في أواخر العصور الوسطى، عندما أحيى ازدهار التجارة في المدن الإيطالية نظم المصارف وبالأخص مدن البندقية وبرشلونة، حيث ترجع نشأت المصارف في مراحلها الأولى إلى نشاط الصياغة والصاغة والمرابين (القائمين على قبول الودائع)، فهذه المصارف وباختلاف طبيعتها ونوعية الوظائف التي تؤديها لا تعدو أن تكون مؤسسات تتعامل في القرض أو الائتمان (الزدجالي، 1999: 20) . ومنذ القرن الثامن عشر أخذ عدد المصارف يزداد تدريجياً وكانت أغلبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه المصارف في حالة إفلاسها. (كامل وحامد، 2006: 93) . كما لعبت الثورة الصناعية دوراً مهماً في توسيع المصارف ونموها وكبر حجمها مما سمح لها بخدمة قطاعات اقتصادية واسعة، وتواصل التطور الذي عرفته المصارف إذ شهدت المهنة المصرفية التي تمارسها المصارف التجارية تغيرات كبيرة في طبيعتها وأدواتها وتقنياتها، فضلاً عن مختلف أنواع المصارف الأخرى التي ظهرت، ولم يعد الأمر يقتصر على المصارف حيث توجد في كل بلد من بلدان العالم مجموعة من الشركات والمؤسسات التي تتكفل بحفظ النقود وتعبئة موارد المجتمع من الأموال وسد حاجات البلاد من مختلف أنواع الائتمان المتفاوتة الأجل وإنشاء وسائل الدفع المتداولة بين الأفراد وهذه الشركات، وكل هذه المؤسسات تدخل ضمن إطار الجهاز المالي والمصرفي والذي يشكل أحد أهم الآليات التي تدعم النمو الاقتصادي نظراً لارتباطه بأهم عامل في العملية الاقتصادية وهو العامل المالي. (عبد الحليم، 1999: 112) .

مفهوم المصارف التجارية

كلمة بنك هي كلمة إنكليزية وليست عربية وهي مشتقة من الكلمة الإيطالية *Banco* والتي تشير إلى منضدة خشبية كان يجلس إليها الصرافون في مدن شمال إيطاليا في أواخر القرون الوسطى لشراء وبيع العملات واستبدالها (الجنابي وارسلان، 2009: 106) . وتقوم المصارف بدور رئيس ومهم في كل مجالات الاقتصاد والأعمال والمال في جميع دول العالم، بما تبشر من أعمال وساطة وغيرها من التعاملات المالية التي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي بلد (Bin hammer, 1998: 99) . ونستطيع أن نعرف المصرف على أنه مؤسسة مالية وسيطة تتاجر بالنقود تتوسط بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي . وفي تعريف آخر للمصارف التجارية حيث تم الإشارة لها بأنها " الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية على وفق أحكام القانون ، والمقصود بالأعمال المصرفية بحسب قانون المصارف ،

أنها جميع الخدمات المصرفية ولاسيما قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الأخرى للمصرف في الاستثمار كلياً أو جزئياً بالاقتراض أو بأي طريقة يسمح بها القانون (Bodie , 1999 : 105) .

ثانياً: وظائف المصارف التجارية

تقوم المصارف التجارية بوظائف نقدية متعددة ويمكن تقسيمها أيضاً إلى وظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة ، والوظائف الكلاسيكية يمكن إجمالها بما يلي (مامندي ، 2012 : 3) :

- 1- قبول الودائع على اختلاف أنواعها ومنها :
 - ودائع جارية : و هي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق إنذار .
 - ودائع لأجل : و هي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة و المتفق عليها مسبقاً بين المصرف و المودع .
 - ودائع بإخطار : و فيها يخطر المودع مصرفه بالتاريخ الذي يرغب فيه سحب وديعته، أو يخطر مصرفه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفق عليها .
- 2- تشغيل موارد المصرف على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول المصرف وربحياتها وأمنها. والقروض التي تقدمها المصارف التجارية تكون على نوعين : قروض بدون ضمان تمنح للمتعاملين الرئيسيين مع المصرف، كونه متأكد من مركزهم المالي ، لأنه في الأصل المصرف التجاري لا يقدم قروضا بدون ضمان ، و قروضا بضمانات مختلفة يمكن ذكر منها ما يلي :
 - قروض بضمان سلع مختلفة ،
 - قروض بضمان أوراق مالية ،
 - قروض بضمان شخصي الخ .

أما الوظائف الحديثة فتقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على انتمان ومنها ما لا ينطوي على انتمان وهي الوظائف التي ظهرت نتيجة للتطورات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية المحيطة وما تتطلبه من ضرورة تقديم خدمات متنوعة لا تعتمد على رصيد مثل (عمليات المبادلات و الخيارات والمستقبليات والعقود الآجلة واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة الخ) فضلاً عن كل ما يتعلق بالخدمات المصرفية الشخصية (عبد العزيز ، 1994 : 15) .

وفي تصنيف آخر للوظائف غير التقليدية فقد كانت مثل التأجير التمويلي والخدمات الشخصية ونشاط أمناء الاستثمار وإعداد دراسات الجدوى وإدارة عناصر الترويج اللازم للمشروعات وكذلك التوريق وإدارة كل من الاكتتاب في الشركات وصناديق الاستثمار وإعمال الوساطة في مجالات التأمين والشحن (Bin hammer, 1998 : 106) .

ثالثاً : نشأة السوق المالية ومفهومها

ترجع نشأت الأسواق المالية الأولى للقرن الخامس قبل الميلاد إذ يعد الرومان أول من عرف الأسواق المالية من خلال سوق في روما عرفت باسم (Collegiums mercatorum) . وفي فرنسا يمكن إرجاع نشأة السوق المالية إلى القرن الثالث عشر الميلادي إذ زاول ملك فرنسا (فيليب الأشقر) مهمة سماسرة الصرف (Rose , 1994 : 87) .

أما كلمة بورصة (Borise) فلم يقطع أحد فيها برأي واختلف فيها الباحثون (87 : 2000) (Atrill) . ونتيجة للتطور التجاري والاقتصادي ظهرت أسواق لتداول الأوراق المالية في فرنسا (1724) وبريطانيا (1773) ، وبتطور اقتصاديات العالم وما رافق ذلك من نمو سريع في الحركة التجارية وكبر حجم المشاريع واحتياجها إلى التمويل ظهرت الحاجة الملحة إلى ضرورة تنظيم وإقامة الأسواق المالية ومع حلول القرن التاسع عشر أصبح تداول الأوراق المالية وإصدارها يجري بشكل رسمي في أكثر الدول الصناعية ، فقد ظهرت الأسواق المالية الضخمة وأصبحت محورا ومركز نشاط اقتصادي لتلك الدول (Rose , 1994 : 86) أما في منطقتنا

العربية فهي لم تعرف الأسواق المالية إلا حديثاً على اثر زيادة المدخرات الفردية والحكومية وبالتالي تطلعها إلى فرص استثمارها وإعادة توظيفها بما يخدم عمليات التنمية الاقتصادية (هندي ، 1994 : 22) .

مفهوم أسواق الأوراق المالية

تعددت وجهات النظر بشأن تحديد مفهوم لسوق الأوراق المالية (Securities market) من قبل الباحثين والكتاب، لذا فان بعضهم يعرف الأسواق المالية على أنها " هي المكان الذي يجتمع فيه الخبراء الماليون لكي يشتروا ويبيعوا موجودات مالية سندات أو أسهم " (Frederick , 1982 : 113)

في حين يراها (Fischer) بأنه المكان الذي يجري فيه تداول الاستثمارات من اجل الحصول على المكاسب المالية (Fischer, 1996 : 98) ، أما العامري فيقول عن الأسواق المالية بأنها مؤسسات تعنى بشؤون الاستثمار بالأوراق المالية إصدار وتداول ففي إطارها يجري بيع وشراء الأوراق المالية كالأسهم والسندات وتحتل عملياتها العوائد والمخاطر . ولهذا فان السوق المالية هي الإلية التي من خلالها يتم شراء ، بيع ، تبادل للموجودات المالية (العامري ، 2001 : 61) . من خلال ماتقدم يمكن القول ان السوق المالية ماهية إلا أداة فاعلة في تحويل فائض الأموال ممن لديهم هذا الفائض إلى أولئك الذين لا يتوفر لديهم الأموال ، وبالتالي يساعد على تحقيق أهداف الأفراد والشركات ، ومن ثم المجتمع بصورة عامة وذلك بتوفير مشروعات استثمارية قادرة على التوظيف وزيادة الدخل والنمو الاقتصادي مما يحقق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع .

رابعا : تصنيفات الأسواق المالية

هناك العديد من التصنيفات للأسواق المالية وأحد هذه التصنيفات هو بالاستناد إلى تواريخ استحقاق الموجودات ، ولهذا فان السوق المالية تجزأ إلى سوق نقدية (Money Market) وسوق رأس المال (Capital Market) وان كلا منها ينقسم بدوره إلى سوق أولي وسوق ثانوي وهذا التصنيف يستند إلى ما إذا كانت الموجودات المالية هي إصدار أولي أو فيما إذا كانت داخلة مسبقا في السوق المالية (العامري ، 2001 : 67) .

تصنيف الأسواق المالية من حيث الأجل:

1-السوق النقدية: Monetary market

وهي تلك السوق التي يجري التعامل فيها بالأوراق المالية قصيرة الأجل وتسمى سوق السيولة، تتعامل اغلب الشركات المساهمة الكبيرة في السوق النقدية، وهناك أهمية للسوق النقدية في تنفيذ السياسة النقدية للدولة. وتتصف الأدوات المالية للسوق النقدية بدرجة عالية من الأمان ، وان تواريخ استحقاقها تقل عن سنة والأوراق المالية الرئيسة للسوق النقدية هي (حوالات الخزينة ، الأوراق التجارية ، شهادات الإيداع والحوالات المصرفية المقبولة) (العامري ، 2001 : 68) .

أما أهمية السوق النقدية فيمكن أن نوجزها بما يأتي (Hang an , 1986 : 307)

أ- استعمال الأموال الواردة من مصادر أدوات التوفير المختلفة والسيولة الفائضة من قبل الوحدات التي تحتاج هذه الأموال .

ب- توفير السيولة للنظام المصرفي مما يسمح للبنك المركزي من التأثير في حجم السيولة وسعر الفائدة.

ج- تأمين الأموال السائلة للمؤسسات والمشروعات الإنتاجية دون اللجوء إلى الديون المتوسطة أو الطويلة الأجل بما يعمل على سرعة دوران رؤوس الأموال .

2- سوق رأس المال : Capital market

وواضح من التسمية انه ذلك السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية ذات الاستحقاقات المتوسطة والطويلة الأجل مثل الأسهم والسندات طويلة ومتوسطة المدى ، وتعمل هذه السوق على تفعيل الاستثمار الرأسمالي كونها توفر التمويل طويل الأجل للقيام بالمشاريع الاستثمارية

ونظرا إلى ما يكتنف الأجل الطويل من محاذير من احتمال تذبذب العائد وتكلفة الفرصة البديلة وانخفاض القيمة الزمنية للنقود فإن الأوراق المالية طويلة الأجل مرتفعة المخاطر وبالتالي فإن العائد يكون مرتفعا تبعا لتلك المخاطر (McMenamin, 1999 : 101).

تقسيمات سوق رأس المال

أ- سوق رأس المال الفورية: وهو الذي يقسم بالأساس إلى سوق أولية وسوق ثانوية إذ يتم إجراء عمليات البيع والشراء للأوراق المالية في الوقت الحاضر فوراً من دون تأجيل (Madura, 2000: 143) ويحتوي:-

1- السوق الأولية Primary market :

وهي السوق التي تطرح فيها الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية للاكتتاب لأول مرة ويرمز لها بالرمز (M1) وتتمثل السوق الأولية ببنوك الاستثمار أو المتعهدين ويكون هؤلاء في العادة على هيئة مؤسسات مالية متخصصة مثل Morgan Stanley Corporation , First Boston , Merrill Lynch (Fischer , 1987 : 26) .

2- السوق الثانوية Secondary market :

وهي السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية بين المستثمرين بائعين ومشتريين بعد أن تكون قد طرحت مسبقاً في السوق الأولى أي بعد توزيعها من قبل بنوك الاستثمار (هندي، 1994 : 21).

ويرمز للسوق الثانوية بالرمز (M2) إذ يتكون من البورصات والأسواق فوق الحاجز وفي إطار السوق الثانوية يمكن أن تصنف السوق إلى سوق نظامية وأخرى غير نظامية كما يأتي (Madura, 2000 : 145) :-

السوق النظامية Organized market

ويمكن أن يطلق عليها لفظ (البورصة) Organized Exchange وتتميز هذه السوق بان لها مكاناً محددا يلتقي فيه المتعاملون بالبيع والشراء للأوراق المالية المسجلة في تلك السوق (الراوي ، 1999 : 9)

ومن أمثلتها بورصة لندن وبورصة طوكيو وبورصة نيويورك وتمثل هذه البورصة أكبر الأسواق المالية وتسمى أحيانا بالمجلس الكبير (Eric & Omran, 2007 : 123) .

السوق غير النظامية Unorganized market

ويقصد بها السوق التي يجري فيها التعامل بالأوراق المالية خارج نطاق البورصة بواسطة جهود الوسطاء والسماسرة من خلال نظام الكتروني لتبادل المعلومات يعرف باسم (NASDAQ) ولذلك أطلق على هذه السوق مسمى (Over the counter market) وتعرف اختصاراً بـ (OTC) والتسمية الأكثر شيوعاً هي السوق الموازية ويكثر تداول السندات في هذه الأسواق وكافة الأوراق المالية التي لا يتم تداولها في البورصة لذلك يقل تداول الأسهم في الغالب ومن هنا نجد عدم وجود آليات محددة لتحديد الأسعار والتأثير في ارتفاعها وانخفاضها (AI- 12 : Shiab, 2006) وهذا ما يفسر وجود السوق الثالث والرابع ضمن سياق الحديث عن الأسواق الثانوية غير النظامية

السوق الثالث The Third market

ويرمز لها بالرمز (M3) وتمثل سوق (OTC) إلا أنها تتكون من بيوت سمسة من غير أعضاء السوق المنظمة وجمهور العملاء في هذه السوق يتمثل في صناديق التقاعد وصناديق الاستثمار المشتركة وشركات التأمين (Stickney , 1997 : 53)

السوق الرابع The fourth market

ويرمز لها بالرمز (M4) وتمثل المؤسسات الاستثمارية الكبيرة وكبار الأثرياء والأفراد الذين يتعاملون في الأوراق المالية من خلال الطلبات الكبيرة (20 : 2003, Bell).
ومما سبق يمكن القول ان كلا السوقين الثالث والرابع هما جزءان من السوق الثانوية والتي تشكل أجزاء من السوق الرأسمالي وكل سوق له دوره في الاقتصاد من حيث كونها أسواقاً فورية (12 : 2006, Al-Shiab)

ب- سوق العقود المستقبلية Future contracts market

وهو السوق الذي تعقد فيه العقود بين العملاء لشراء أو بيع موجودات معينة بسعر محدد وبتاريخ محدد في المستقبل ومن هنا اتخذ تعبير (المستقبلية) لوصف العقد (25 : 2003, Michael) إذ يستعمل المستثمرون هذه العقود للحماية من مخاطر تغير الأسعار للأوراق المالية مستقبلاً ، كما إن بعض المضاربين يستعملون هذا النوع من العقود بقصد تحقيق المكاسب السوقية وتختلف العقود المستقبلية عن العقود الآجلة في أنها عقود متاحة للتداول في سوق الأوراق المالية ، كما أنها تختلف عن عقود الخيارات فهي بمثابة اتفاق بين المستثمرين ليقدم احدهما للآخر الحق غير الملزم أما لشراء أو لبيع موجود معين بسعر محدد وبتاريخ محدد في المستقبل (55 : 1997, Stickney)

خامساً: وظائف السوق المالية

تتشابه الوظائف التي تؤديها البورصات في جميع الدول التي يوجد فيها سوق للأوراق المالية إذ تعد البورصة مؤسسة حيوية تقدم خدمات ممتازة للأفراد والمؤسسات الأخرى على حد سواء وعليه فإن من أهم وظائف البورصات ما يأتي :

1- تعبئة وحشد المدخرات مع توفير درجة من السيولة من المدخرين والمستثمرين بغرض التمويل.

إن القيام بعملية شراء الأوراق المالية لشركة قائمة يعمل على تسهيل خروج شخص من استثمار قائم ودخوله في استثمار آخر وعملية البيع والشراء للأوراق المالية في السوق الثانوية ليست استثماراً مالياً فحسب ، إذ يترتب على عملية التداول تسهيل الأوراق المالية إلى رؤوس أموال قابلة للاستثمار في ميادين أخرى ، وعليه تعد البورصة أداة فاعلة لجمع وتوظيف الأموال المدخرة (148 : 2000, Madura) . وهذا ما سماه العامري بـ(تمويل النمو) حيث ذكر إن الشركات تلجأ إلى السوق المالية للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار بمختلف الموجودات ، حيث تبادل النقد بالاستثمارات التي تصدرها واستخدام حصيلة النقد في شراء الموجودات الرأسمالية ، وإن غياب السوق المالية يفوت الفرص الاستثمارية لكثير من الشركات (العامري ، 2001 : 62) .

2- توجيه الاستثمار : عندما يقل سعر الفائدة في المصارف عن الفائدة التي توفرها الأوراق المالية يسحب الجمهور ودائعه من المصارف وتنتقل رؤوس الأموال من المصارف إلى سوق الأوراق المالية والعكس بالعكس عند زيادة معدل الفائدة (104 : 1999, McMenamin)

3- إعادة بيع الاستثمارات : تمكن الأسواق المالية شراء الموجودات المالية وإعادة بيعها أو تبادلها بأي وقت من الأوقات . فلولا إمكانية إعادة بيع الموجودات المالية كالأسهم التي ليس لها تاريخ استحقاق ، والسندات التي يكون تاريخ استحقاقها طويل الأمد لأدى ذلك بالمستثمرين إلى التقليل من شراء هذه الاستثمارات ، وهذا التقليل لشراء الاستثمارات يفوت على الشركات الكثير من الفرص الاستثمارية ويزيد من مخاطر الاستثمارات طويلة الأجل (العامري ، 2001 : 62).

4- خلق رؤوس أموال جديدة : إذ يمكن إن تستعمل الورقة المالية كضمان للقروض المصرفية وتصبح لها جاذبية لمختلف المستثمرين ، فعندما يضع المستثمر أوراقه المالية لدى المصارف

يمكن الاقتراض بضمانها مبلغا لشراء أوراق جديدة وذلك نظير فائدة معينة تقل غالبا عن الفائدة التي تجلبها الأوراق ، وعندما يشتري المستثمر أوراقا جديدة وترتفع أسعارها يزيد رأسماله الحقيقي (4 : 2004 , Collette) .

5- توفير أدوات مالية متعددة تتباين في مستوى مخاطرها وتتجاوب مع رغبات أفراد المجتمع غير المتجانسة في تحمل المخاطرة، فالمغامرون يسعون لتحقيق عوائد مالية عالية حتى لو تطلب ذلك تحمل مخاطر عالية ، لذلك يفضلون الأسهم على السندات (6 : 1992 , Fabazzi)

6- أن كفاءة السوق وسيولتها تمهدان عملية اللجوء إلى رؤوس الأموال الأجنبية وتساعدان على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المحفظة بأساليب مكملة للأدخار المحلي وليست عوضا عنه (5 : 2004 , Collette) .

7- اختبار قيمة الموجودات المالية : وجود السوق المالية يساعد الشركات في تحديد أسعار بيع موجوداتها المالية من خلال الاستثمارات المماثلة (العامري ، 2001 : 62) .

سادسا : مجالات التنشيط للسوق المالية

تؤدي المصارف التجارية دورا أساسيا في تنشيط الأسواق المالية فهي تشكل العمود الفقري لنظم الدفع كما تبرز الدور في حشد المدخرات وتوفير التسهيلات الائتمانية ، لذلك بدأت المصارف في الأونة الأخيرة بتوفير خدمات استثمارية وتسهيلات ائتمانية تتجاوز أنشطتها التقليدية ومن أهم المجالات التي من خلالها تعمل المصارف لتنشيط التداول في السوق المالي (عبد المطلب، 2001:60)

1- القيام بمهام الصيرفة الاستثمارية Investment Banking

وتتضمن هذه المهمة ثلاث وظائف هي (اتحاد المصارف العربية، 1994 : 85):

أ- الإصدار (Underwriting) : وهي وظيفة تحمل المصارف مخاطر شراء الأوراق المالية ولاسيما الأسهم حديثة الإصدار وهنا تؤمن المصارف للشركات فرصة الحصول على الأموال اللازمة فورا مع تحملها مخاطرة التسويق بدلا عنها .

ب- التوزيع (Distribution Marketing): تقوم المصارف بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركات المصدرة من غير تحملها مخاطر حيازتها لحسابها ، وهنا تؤدي المصارف هذا الفعل بحكم الخبرة وما لديها من خبراء واتصالات مع الشركات المالية الوسيطة ، مما يقلل من تكاليف وصعوبات استيعاب الإصدارات في السوق (الغامدي ، 2006 : 2) .

ج- تقديم المشورة في إصدارات السوق الجديدة (New- Issues Advies): تقدم المصارف المشورة في نوعية وتشكيلة الأوراق المالية المرغوبة من حيث مردودها ومخاطرها ووضع الشركات المصدرة لها ، وذلك بفضل مالدتها من معلومات حديثة عن تطورات الطلب والعرض للأموال في السوق المالية (هندي ، 1993 : 608) .

2- دعمها للتحويل للشركات المساهمة :

للمصارف اثر بارز في إسهامها بتحويل ملكية شركات الأشخاص إلى شركات الأموال ولا سيما الشركات المساهمة التي تعد ركنا أساسيا من أركان قيام السوق المالي ولاسيما من ناحية طرح أسهمها للاكتتاب الخاص والعام في السوق ، وبذلك تقدم المصارف خدمة للسوق المالي تتمثل في توزيع ملكية الأسهم لأكبر عدد ممكن من المساهمين .

3- دعم سياسة الخصخصة (Privatization)

للمصارف اثر فاعل في تبني سياسة الخصخصة كليا أو جزئيا وذلك من خلال نشاطين أولهما استثماري ويتمثل بإعداد دراسات الجدوى لتمويل مؤسسات القطاع العام للخاص وتقييم موجوداتها بما يمكنها من تحديد عدد وقيمة الأسهم المطلوب إصدارها ، أما النشاط الآخر فهو تمويلي إذ تقوم المصارف بشراء بعض الأسهم وإدخالها في محافظ استثماراتها وقروضها بما

يؤدي إلى قيام سوق خاص بتداول أسهم المؤسسات وشركات القطاع العام والقطاع المختلط كذلك ويكون للمصارف أثر بارز في إقامته وتطويره (الغامدي ، 2006 : 4).

4- اضطلاع المصارف بأداء أمناء الاستثمار :

بما إن التشريعات التي تحكم العمل المصرفي تتطلب عزل محافظ الاستثمار التي يمتلكها المصرف ضمن محفظة موجوداته عن تلك الأوراق المالية التي تشتريها لصالح الغير ضمن حساب الأمانة ، وهنا يؤدي المصرف عمل أمين الاستثمار بالنيابة عن عملائه من خلال قيامه ببيع وشراء الأوراق المالية من السوق المالي لصالح عملائه بحكم الخبرة ومواكبة التطورات والمستجدات في السوق المالية .

5- تشجيع منح الائتمان بضمان الأوراق المالية :

للمصارف ضمن هذا المجال أثر فاعل وحيوي في تطوير وتنشيط التداول في السوق المالي ، إذ يقوم بتقديم القروض للوسطاء والمتعاملين في السوق ، فالوسيط في السوق المالي هو الذي يتوسط بتسويق الأوراق المالية من خلال التوفيق بين الطلبات والعروض من هذه الأوراق مقابل عمولات تستوفي عن تقديم هذه الخدمات (الشماع ، 1994 : 31).

وهناك أيضا مجال آخر تستطيع من خلاله المصارف تنشيط عمليات السوق المالي من خلال تقديمها قروضا للوسطاء (الاسرج ، 2004 : 15) .

6- إسناد القروض المصرفية:

وتتمثل في تحويل القروض المصرفية من كونها مباشرة (من المصرف للشركة) إلى أوراق مديونية متنوعة وعلى رأسها السندات .

7- إقامة صناديق الاستثمار المشترك:

يمكن إن تؤدي المصارف عملا بارزا في تأسيس صناديق الاستثمار المشترك ، والتي تعد أدوات استثمارية توفر للمستثمرين فرصة الدخول والمشاركة في السوق المالية ، إذ تقوم هذه الصناديق بتوظيف مواردها في مجالات الأدوات النقدية مثل اذونات وسندات الخزانة وشهادات الإيداع والسندات ذات معدلات الفائدة العائمة والأوراق التجارية والودائع المصرفية وغيرها ، كذلك في مجالات الأدوات المالية مثل الأسهم والسندات على اختلاف أنواعها بما يعمل على تنشيط وتعزيز السوق المالية (الحلو ، 2007 : 20) . 8 - ضرورة تولي المصارف الحكومية والخاصة مهمة تسويق وترويج الإصدارات الجديدة من الأسهم والسندات، وبخاصة تلك الإصدارات المتعلقة بأسهم مؤسسات القطاع العام المطروحة للخصخصة (Michael , 2003 : 46) .

ومن وجهة نظر أخرى يمكن القول مما سبق انه في ظل التغيرات الملحوظة التي تشهدها البيئة الدولية للعمل المصرفي والمالي ولاسيما فيما يتعلق بهياكل وأنشطة المصارف التجارية ، الأمر الذي يعكسه التوجه نحو إلغاء عمل التخصص المصرفي التقليدي وظهور طابع الخدمات الشاملة لدى المصارف إذ تقوم هذه المصارف الشاملة بكافة أنواع الأعمال المصرفية في ظل أسواق رأسمالية متحررة ومتكاملة وذلك بمنحها التسهيلات الائتمانية على أنواعها لكافة القطاعات وقبولها ودائع تحصل عليها من كافة القطاعات أيضا (هندي ، 1996 : 51) .

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

من خلال الدراسة النظرية لموضوع البحث وبعد الاطلاع على المراجع ذات العلاقة بموضوع البحث توصلت الباحثة إلى استنتاج يفضي بقبول فرضية البحث ودعمها هذا فيما لو ساعدت الظروف الاقتصادية السائدة للبلد المصارف التجارية فيما يتعلق بالتطبيق الفعلي للوظائف الحديثة التي من شأنها أن تساعد على تنشيط السوق المالية إذ أصبحت المصارف التجارية تقوم بتوفير خدمات استثمارية وتسهيلات ائتمانية تتجاوز أنشطتها التقليدية ، ومن أهم المجالات التي من خلالها تعمل المصارف لتنشيط التداول في السوق المالية (القيام بمهام الصيرفة الاستثمارية، دعمها للتحويل للشركات المساهمة ، دعم سياسة التخاصية ، اضطلاعها بأداء أمناء الاستثمار ، تشجيع منح الائتمان بضمان الأوراق المالية ، إسناد القروض المصرفية ، إقامة صناديق الاستثمار المشترك) .

ثانياً: التوصيات

وبناء على ذلك تقدم الباحثة بعض التوصيات

- 1- المساعدة على توفير جهاز مصرفي كفء وفعال يواكب التطورات المصرفية الجارية على الصعيدين المحلي والدولي
- 2- ضرورة تولي المصارف الحكومية والخاصة مهمة تسويق وترويج الإصدارات الجديدة من الأسهم والسندات، وبخاصة تلك الإصدارات المتعلقة بأسهم مؤسسات القطاع العام المطروحة للخصخصة.
- 3- ضرورة تبني سياسة تدوير المحافظ المالية من خلال طرح جزء مما بحوزتها من أوراق مالية للبيع واستخدام حصيلتها أو جزء منها في شراء أوراق مالية جديدة.
- 4- ضرورة العمل على تدريب الكوادر الوظيفية على عمليات الأسواق المالية والإفادة من خبرة الدول الأخرى في هذا المجال، وفتح نوافذ لخدمات السوق المالي في كل فروع المصارف التجارية.
- 5- ضرورة وضع سياسات تسويقية ناجحة لجذب الأموال من خارج القطاع المصرفي، وتوجيهها لخدمة عملية التنمية.
- 6- تشجيع الخبراء والأكاديميين المتخصصين على المساهمة في العمل المصرفي .
- 7- ضرورة العمل على الانتشار الجغرافي لإيصال خدمات المصارف إلى جميع المناطق وإدخال التقنيات الحديثة .
- 9- يمكن للمصارف تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال تقديم التمويل الذي يأخذ عدة أشكال أهمها:-
 - أ- شكل قروض للعملاء لتمويل شراء الأسهم للقطاع الخاص
 - ب- شكل قروض بضمان الأوراق المالية بنسبة محددة لا تتجاوز 40% من قيمة الأسهم .
 - ت- شكل قروض لتمويل عمليات شراء الأسهم

ث-شكل قروض لدعم عملية إصلاح وإعادة هيكلة الشركات والوحدات الإنتاجية المتعثرة، عن طريق تمويل رأس المال العامل ومساعدتها على تخطي الأزمات التمويلية والاستمرار، أو عن طريق زيادة رأس مال هذه المشروعات عن طريق مساهمة المصارف فيها .

10 - ضرورة قيام المصارف التجارية بتقديم خدمات المشورة الفنية للتقليل من تأثيرات الصدمات التي تتبع عادة التقلبات في السياسية والاقتصادية التي تنعكس على توقعات المستثمرين. ففي ظل ضعف أو غياب دور الشركات المتخصصة ومكاتب الخبرة، يمكن للمصارف التجارية سد هذا الفراغ و العمل على إصدار النشرات والدراسات التحليلية المتخصصة.

11- بالنظر لغياب دور الشركات المتخصصة ومكاتب الخبرة في مجال بيع وشراء الأوراق المالية، فإن البنك المركزي مطالب بأن يسمح للمصارف التجارية والمتخصصة وبالتعاون مع الهيئة الوطنية للاستثمار وشركات التأمين أن تؤسس العديد من المؤسسات المالية المتخصصة والتي من أبرزها :-

صناديق الاستثمار ، شركات رأس مال المخاطر ، مؤسسات كفالة القروض ، شركات التأجير التمويلي

شركات التغطية كما يمكن للمصارف التجارية العمل في مجال الاستثمار العقاري وتوظيف فوائدها المالية في إقامة العديد من المشاريع الإسكانية.

قائمة المصادر

المصادر العربية:

أولا : الكتب

- 1- الجنابي وارسلان ،هيل عجمي جميل ورمزي ياسين يسع ن " النقود والمصارف والنظرية النقدية " ، دار وائل للنشر ، ط 1 ، 2009 .
 - 2- الراوي، د. خالد وهيب، " الاستثمار مفاهيم وتحليل إستراتيجية " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط 1 ، 1999 .
 - 3- العامري ، محمد علي إبراهيم العامري ، " الإدارة المالية " بغداد ، جامعة بغداد ، 2001 .
 - 4- عبد المطلب ، عبد الحميد ، " العولمة واقتصاديات البنوك " ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2001 .
 - 5- قريصة ، د. صبحي تادرس ، " النقود والبنوك " ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1984 .
 - 6- كامل وحامد، أ. د. أسامة، مستشار / عبد الغني، " النقود والبنوك " ، نشر/ مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية ، 2006 .
 - 7- مامندي ، غازي ، " إدارة البنوك " مطبعة حجي هاشم ، العراق/ اربيل ، ط 1 ، 2012 .
 - 8- هندي، منير إبراهيم، " الأوراق المالي وأسواق رأس المال " دار المعارف، الإسكندرية 1993 .
 - 9- هندي، منير إبراهيم، " الأسواق الحاضرة والمستقبلية: أسواق الأوراق المالية وأسواق الاختبار وأسواق العقود المستقبلية، المؤسسة العربية المصرفية، 1994 .
- ثانيا: الدوريات
- 10- اتحاد المصارف العربية ، " استراتيجيات تنشيط البورصات العربية والربط بينها " ، بيروت ، 1994 .

- 11- الاسرج ، حسين عبد اللطيف ، " تحليل أداء البورصات العربية خلال الفترة (1994 - 2003) مع دراسة خاصة للبورصة المصرية ، سلسلة رسائل البنك الصناعي ، عدد 79 ديسمبر 2004 .
- 12- الحلو ، ماجد راغب ، " الرقابة الإدارية على الأسواق المالية "المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر ، جامعة الإمارات ، كلية الشريعة والقانون ، دبي ، آذار ، 2007 .
- 13- الزدجالي ، حمود بن سنجور ، " مقالات مصرفية " ، اتحاد المصارف العربية ، العدد 204 ، المجلد السابع عشر ، كانون الأول 1999 .
- 14- الشماع ، خليل محمد ، " دور المصارف الشاملة في تطوير سوق الأوراق المالية " ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، مجلد 14 ، عدد 158 ، 1994 .
- 15- ألعامدي ، عبد السلام سعيد ، " أهمية الأداء المالي للشركة المساهمة في ظل انهيار سوق الأسهم: دراسة على السوق المالية السعودية " ، كانون الأول 2006 .
- 16- باشيخ ، عبد اللطيف بن محمد عبد الرحمن ، " كيفية المعلومات المحاسبية في سوق الأسهم " ، الندوة الحادية عشر لسبل تطوير المحاسبة ، دور المعلومات المحاسبية في تنشيط سوق الأوراق المالية ، كانون الأول ، 2006 .
- 17- صندوق النقد العربي ، " أسواق رأس المال العربية الفرص والتحديات " ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 1995 .
- 18- عبد الحليم ، عزت عبدا لله ، " أهمية البنوك الشاملة في المرحلة الحالية " ، اتحاد المصارف العربية ، العدد 226 ، المجلد التاسع عشر ، تشرين الأول ، 1999 .
- 19- هندي ، منير إبراهيم ، " مقومات نجاح البنك الشامل ومستقبله في المنطقة العربية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، عدد 1 ، مجلد 33 ، 1996 .

المصادر الأجنبية

أولاً: الكتب

- 20-Atrill, Peter, " Financial Management for Non- specialists " , 2nd . ed ., England : Prentice Hall , Inc ., 2000 .
- 21 – Bin hammer , H .H. and Sephton , peter S ., "Money Banking : and the Canadian Financial System " , 7th . ed ., International Thomson Publishing , Inc., 1998.
- 22- Bodie , Zvi, Kane, Alex and Marcus , Alan J. , " Investments" , 4th .ed ., Irwin /McGraw-Hill , 1999.
- 23- Elton , Edwin J., & Gruben , Martin J., " Modern portfolio Theory and Investment Analysis, Third Edition, New York , 1987.
- 24-Bell Geoffrey, " Der ivatives: Modern-day Alchemy International View point " , the world of Banking , 2003.

- 25- Frederick, C. Yeager and Neil E., Seitz Financial institution Management U.S.A: A prentice- Hall Company , 1982.
- 26-Fischer , Donald E . and Jordan , Ronald J . "Security Analysis and Portfolio Management_ " , New Delhi , Prentice-Hall of India , 1996 .
- 27- Fabazzi , F.J.,_Modigliani, F., " Capital Market Institutions and Instruments " , First Edition , Prentice-Hall, New Jersey,U.S.A., 1992.
- 28-Fischer, Donald E., & Jordan , Ronald, " Security Analysis Portfolio Management " , Prentice – Hall, International Inc., New Jersey , 1987.
- 29-Howells , Peter and Bain , Keith , " Financial Markets Institutions " , 3rd .ed ., England , Financial Times , Inc., 2000 .
- 30-McMenamin Jim , “Financial Management : An Introduction” , 1st ,ed., London :Rutledge ,2009.
- 31-Madura , Jeff , “International Financial Management” , 6th .ed., South. Western College Publishing , 2000.
- 32-Michael Aitken , Audis Siow." Railing World Equity Markets on the Basis of Market Efficiency and Integrity " , published in the " Hewlett-Packard Handbook of World Stock, Derivative & Commodity Exchanges , 2003.
- 33-M.L/ Hang an, Money Banking Intemational Trade & public finance.4 reviedition. Delhi. India. 1986.
- 34-Rose , Peter , S . “ Commercial Bank Management” , McGraw –Hill , Singapore International Edition , 1999.

ثانيا: الدوريات

- 35 -Al-Shiab , Mohammad , Al-Ali, Asa'ad , " Common Stock Appraisal in Relation to Their Price-Earning Ratios Using Risk-Adjusted Measures: an Emerging Market perspective " , Jordan Journal of Business Administration , Vole . 2, No.2 2006.

36-Collett, N. " Reactions of the Landon Stock Exchange to Company Trading Statement Announcements," Journal of Business Finance & Accounting, Vol.31, No.1, 2004.

37-Eric Girard, Mohamed Omran , "What are the risks when investing in thin emerging equity markets: Evidence from the Arab world " Journal of International Financial markets Institution and Money , 2007.

38- Stickney, C. " The Academic's Approach to Securities Research: Is It Relevant to the Analyst ? ", Journal of Financial Statement Analysis, Vol.2, No.4,1997.